Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year: 2022 Vol.5 No.1 pp: 35-47

Development of economic and social role for the Saudi Arabia Waqf- Analytical research-

Benzekkoura Laounia[1]

[1] *Faculty of Economics, Business and Mangement, Mustapha Stambouli University, alouania.benzekoura@univ-mascara.dz*

ARTICLE INFO

Article history:
Received:21/12/2020
Accepted:29/10/2021
Online:28/02/2022

Keywords:
Awqaf
Economic development
Socila development
Saudi Arabia
Waqf authority startegy
JEL Code:
O12;O43;P28.;P23

ABSTRACT

This study aims to highlight the economic and developmental role of Awqaf through activating the role of the Waqf systems in providing the necessary finance for the different economic projects, where this latter have the financial mediator role between the sides which have the financial excess.

We will consentrate from this research on the Saudi Arabia Awqaf development by focusing on analysing Waqf authority startegy that is relying on the economic and social dimension in the kingdom, which includes strengthening Islamic values, developingand diversifying the economy and then providing jobs that garentee the good life for individuals.

تطور الدور الاقتصادي والاجتماعي للأوقاف بالمملكة العربية السعودية –دراسة تحليلية –

بن زكورة العونية [1]

[1]*كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، alouania.benzekoura@univ-mascara.dz*

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:2020/12/21
تاريخ القبول:2021/10/29
تاريخ النشر:2022/02/28

الكلمات المفتاحية

الأوقاف
التنمية الاقتصادية
التنمية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية
استراتيجية الهيئة الوقفية

JEL Code:
O12;O43;P28.;P23

الملخص

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور الاقتصادي والتنموي للأوقاف من خلال تفعيل دور الأجهزة الوقفية في توفير التمويل اللازم لمختلف المشاريع الاقتصادية، أين تلعب هذه الأخيرة دور الوسيط المالي بين الأطراف ذات العجز المالي والأطراف ذات الفائض المالي.

سنركز من خلال هذه الدراسة على تطور الأوقاف بالمملكة العربية السعودية بالتركيز على تحليل استراتيجية الهيئة الوقفية التي تعتمد في الأساس على تحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي داخل المملكة، الذي يشمل تعزيز القيم الاسلامية، تنمية وتنويع الاقتصاد ومن ثم توفير مناصب العمل التي تضمن الحياة الكريمة للأفراد.

* Corresponding Author: Benzekkoura Laounia

(cc) BY-NC

مقدمة:

للوقف دور كبير في البناء الحضاري، وتلبية حاجات المجتمع المتنوعة، وقد تضافرت نصوص الشريعة الإسلامية المحفزة على البذل والعطاء، فضرب المسلمون أروع الأمثلة في الامتثال تجسيدا لأسمى صور التكافل الاجتماعي، ودعم الخدمات والبرامج النافعة، وهكذا ظلت الأمة الإسلامية على مر التأريخ تضرب أروع الأمثلة في العمل الخيري، وتطور تطبيقات الوقف وصوره وأساليبه، حتى غدا الوقف ممارسة عالمية لا تقتصر تطبيقاتها على الدول الإسلامية، كما حظيت بالتطوير والإفادة من العديد من التجارب، محققة بذلك انعكاسات إيجابية على الصعيد الحضاري والاقتصادي والاجتماعي.

مثل نظام الوقف أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الاسلامي، حيث ساهم في توفير التمويل وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لشريحة مهمة من المجتمع، فقد كان بهذا الشكل ضمان لاستمرار الشعائر والوظائف الاسلامية في المجتمعات الاسلامية.

برزت أهمية الوقف نتيجة لمساهمته الفعالة في العملية التنموية وتكفله بالعديد من المجالات الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية، أين أصبح يساند بذلك الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحقيق التكافل والتوازن الاقتصادي. فبالرغم من قدم النظام الوقفي في المجتمعات الاسلامية، إلا أن حكومات الدول الاسلامية أولت اهتماما كبيرا بتطوير أساليب وآليات احصاء الوقف وتسييره في العصر الحالي نظرا لكونه وسيلة للتكفل بالكثير من الاحتياجات المجتمعية والانسانية ودعم مسار التنمية.

بهذا الصدد يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف يساهم النظام الوقفي عي تحقيق الدور الاقتصادي والتنموي في المملكة العربية السعودية؟

تقسيمات الدراسة: سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى:

- الإطار النظري للأوقاف وأهميتها الاقتصادية.
- الاستراتيجية الوطنية لهيئة الأوقاف بالمملكة العربية السعودية.

أهمية وأهداف الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لنظام الوقف في المجتمعات الاسلامية من خلال مساندته في دعم مسار التنمية، وذلك بالاعتماد على تحديد أساليب واجراءات القيام على الأوقاف بإحصائها ومتابعتها وتسييرها ضمن ضوابط شرعية.

أما فيما يتعلق بأهداف الدراسة، فهي تتجلى من خلال:

- التعرف على ماهية النظام الوقفي ودوره في تحقيق التكافل والتوازن الاقتصادي.
- التعرف على الضوابط الشرعية في ادارة الأوقاف وأهمية مسايرتها للتطورات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- التعرف على دور الأوقاف في تحقيق التكافل الاجتماعي والاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.
- ابراز أهمية الهيئات القائمة على الأوقاف بالمملكة في تحقيق مساعي النظام الوقفي.

منهجية الدراسة:

بهدف الالمام بجميع عناصر البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالوقوف على مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة ومحاولة معرفة سبل تحقيقها على أرض الواقع من خلال تحليل تقارير الهيئة الوقفية للمملكة العربية السعودية. تم الاستناد في ذلك على مختلف المراجع والكتب ذات الصلة بالموضوع، زيادة إلى تحليل مختلف التقارير الصادرة عن هيئة القائمة على النظام الوقفي بالمملكة.

1- الإطار النظري للأوقاف وأهميتها الاقتصادية:

ظهر الدور الاقتصادي والاجتماعي للنظام الوقفي في الدول الاسلامية منذ بعثة النبي محمد صلى الله عليه وسلم واستمر خلال الحقب والعصور القديمة، بالرغم من تراجعه في بعض الدول التي خضعت للاحتلال نتيجة السياسة الاستعمارية التي حاربت كل ما له علاقة بالدين الاسلامي. حرصت مختلف الدول الاسلامية على تعيين هيئات خاصة قائمة على الوقف بجرده وتسييره.

1-1-ماهية النظام الوقفي:

يمثل النظام الوقفي أحد أهم ركائز الاقتصاد الاسلامي باعتباره الأداة التي تكفل تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية مما يسمح بتحقيق التكافل والتوازن الاقتصادي، حيث ساهم هذا النظام بشكل كبير في تطور الدولة الاسلامية عبر مختلف الحقب الزمنية.

أ- مفهوم الوقف:

يختلف تعريف الوقف باختلاف منظور الفقهاء والعلماء، فيمكن تعريفه:

من الجانب الشرعي، على أنه حبس المملوك عن التمليك من الغير (السرخسي، 1989،المجلد 12، صفحة 28)، أو هو جعل منفعة مملوك ولو بأجرة أو غلته لمستحق بصيغة مدة ما يراه المحبس (الصاوي، 1995، الجزء الرابع، صفحة 9)،كما يعرف على أنه حبس مال للانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود (الشربيني، 2000، الجزء الثالث، صفحة 522)

من الجانب القانوني، فقد عرفه المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 91-10 المؤرخ بـ12 شوال 1411 الموافق لـ27 أفريل 1991 المتعلق بالأوقاف من خلال 13 مادة على أنه: حبس العين عن التملك على وجه التأبيد والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر والخير. (الجمهورية، 23 شوال1411 الموافق لـ 27 أفريل1991).

أما المشرع السعودي فقد عرفه من خلال وصفه بثلاثة أنواع وهي: (السلام، 2017، صفحة 11)

- **الوقف العام:** وهو المشروط على أوجه بر عامة معينة بالذات أو بالوصف.
- **الوقف الخاص (الأهلي):** وهو المشروط على معين من ذرية وأقارب بالذات أو بالوصف.
- **الوقف المشترك:** وهو الذي يشترك في شرطه أكثر من نوع من أنواع الوقف.

من الجانب الاقتصادي، فيعرف على أنه تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية انتاجية، تنتج المنافع والخيرات والايرادات التي تستهلك في المستهلك، سواء كان الاستهلاك بصورة جماعية كمنافع مبنى المسجد أو المدرسة، أو بصورة فردية نحو ما يوزع على الفقراء والمساكين أو على الذرية. (أمحمد، 2016، صفحة 6)، كما يمكن

تعريفه على أنه تحبيس الأصيل وتسبيل الثمرة، أي العمل على بقاء أصل الوقف وتنميته وزيادة موارده. (العمري، 2021، المجلد 5، العدد2، صفحة 3)

عموما، يمكن تعريف الوقف على أنه حبس المال للانتفاع المتكرر به أو بثمرته في وجه من وجوه البر العامة أو الخاصة. (زهرة، 1982، صفحة 62)

ب- تطبيقات الأوقاف في المجتمعات الاسلامية:

برز النظام الوقفي كمؤسسة مجتمعية تعنى باحتياجات الأفراد وذوي الاحتياجات على مستوى المجتمعات الاسلامية، حيث أصبحت تغني عن تدخل الدولة في تحقيق الكثير من الأغراض والمصالح لعامة الناس، فقد توسعت الأوقاف بشكل ملحوظ على مدار الحقب التاريخية لمختلف الدول الاسلامية. يمكن للوقف أن تأخذ عدة أشكال من التطبيقات: (حجار، 2003، صفحة 470) (مهدي، 2003، صفحة 26) (الصالح، 2001، صفحة 195)

- **الأوقاف في اطار التعليم:** تعتبر الأوقاف في شكل بناء المدارس من أهم التطبيقات، أين يضمن حق التعليم المجاني للطبقة الفقيرة، علما أن هذا النوع من التطبيقات قد عرف تطورا واسعا على مر تاريخ الدول الاسلامية.
- **الأوقاف في إطار المساجد:** يتم من خلالها تشييد المساجد ودور العبادة بشكل يضمن ممارسة الشعائر الدينية، من أهم هذه التطبيقات نجد مسجد الأزهر بالقاهرة، مسجد الأمويين بسوريا ومسجد القرويين بالمغرب والزيتونة بتونس.
- **الأوقاف في إطار الرعاية الصحية:** حيث يعتبر هذا النوع كأحد ابتكارات الأوقاف والذي يضمن الرعاية الصحية المجانية للفقراء والمساكين، وذلك بتوفير الأجهزة والمستلزمات الطبية وحتى الكادر الطبي.
- **الأوقاف في إطار الرعاية الاجتماعية:** وهي الأماكن التي يتم من خلالها توفير الرعاية الاجتماعية للفقراء من اليتامى والعجزة والمحتاجين بتوفير الملبس والمسكن والمأكل.
- **الأوقاف في إطار حماية البيئة والحيوان:** وهي التي تعنى بحماية البيئة وانشاء المساحات الخضراء والمحافظة على النظافة: كوقف المساعي في فاس وهو يعنى برفع الحجارة عن الطرقات وازالة الأذى وتنظيف الأسواق.

1-2- أنواع الوقف وأهميته الاقتصادية والاجتماعية:

تم اعتماد ثلاثة أنواع للوقف وهي: (الصالح، 2001، صفحة 53)

الوقف الخيري: يقوم على حبس عين معينة على أن لا تكون ملك لأحد من الناس وجعلها وريعها لجهة من جهات البر لتعم جميع المسلمين، ويدخل في هذا الوقف الفقراء والمساكين واليتامى وبناء المساجد والمدارس والمستشفيات وكل ما يحقق الخير لعامة المسلمين. وهو الوقف الذي لا اختلاف في صحته ما كان معلوم الابتداء والانتهاء غير منقطع، لأن الوقف مقتضاه التأبيد.

الوقف الأهلي: هو ما جعل أول الأمر على معين سواء أكان واجدا أم أكثر أو سواء كانوا معنيين بالذات أو بالوصف. يقوم على حبس العين والتصديق بريعها وثمارها في وجوه الخير في الحال أو المآل.

الوقف المشترك: وهو يجمع بين النوعين السابقين، بحيث يكون جزء منه خيري والآخر أهلي وهو الذي تم ابتداء على الذرية وعلى جهة من جهات البر في آن واحد.

برز دور الوقف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية كونه أحد الأدوات الداعمة لمسار التنمية في الدول الاسلامية، فقد عني بتحقيق التكافل المجتمعي وكذا التوازن الاقتصادي في العديد من القضايا، لاسيما في مجال مساندة الدولة في اقامة الأماكن الدينية كالمساجد والكتاتيب، بناء المستشفيات والوقوف على احتياجاتها، دعم الفقراء والمساكين والاهتمام باحتياجاتهم، بناء المدارس والسهر على توفير متطلباتها كما قد تطور نظام الوقف ليصبح داعما ومساندا لدور القطاع الحكومي في تمويل مشاريع الخدمات العامة والتي تلبي احتياجات شرائح واسعة من أفراد المجتمع. يؤدي التوسع في انشاء المؤسسات الوقفية إلى المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حلال:

البعد الاقتصادي للوقف: يرتكز على تحويل الأموال من الاستهلاك واستثمارها في الأصول الانتاجية، تولد منافع وايرادات مستقبلية، فالوقف هو عملية تجميع بين الادخار والاستثمار معا. فهو يتضمن حبس أعيان كان ممكن للواقف استهلاكها، باستثمارها وتحويلها إلى منافع وايرادات مستقبلية، بهذا يخفف الوقف العبء على المالية العامة للدولة، كالمشاركة في تمويل مشاريع الاسكان، الصحة، التعليم وغيرها من المشاريع الاقتصادية.

البعد الاجتماعي للوقف: يبرز من خلال رفع المستوى الثقافي والعلمي والعمراني والحضاري للمجتمعات، من خلال مساندة ذوي الدخل الضعيف واعانة اليتامى والمساكين والفقراء بضمان العيش الكريم لهم، حيث هناك علاقة وطيدة بين الوقف وتحسين نوعية الحياة التي يعيشها أفراد المجتمع.

2- الاستراتيجية الوطنية لهيئة الأوقاف بالمملكة العربية السعودية:

تولي المملكة العربية السعودية القطاع الوقفي عناية واهتمام، وتنص رؤيتها 2030 على أهمية شراكة القطاع غير الربحي، والذي يمثل فيه القطاع الوقفي حجر الزاوية لتحقيق أهداف الرؤية الطموحة، المتمثلة في اقتصاد مزدهر، ومجتمع حيوي، ووطن طموح.حيث تستهدف الرؤية، الوصول إلى زيادة حجم القطاع غير الربحي ليكون أكبر، وأكثر فاعلية وكفاءة.

.2-1- الهيئة المشرفة على الأوقاف بالمملكة :

تأسست الهيئة العامة للأوقاف بموجب المرسوم الملكي رقم م 11 /بتاريخ 1437/02/26هـ الموافق لـ2015/12/8، وتعد هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وترتبط- بشكل مباشر-برئيس مجلس الوزراء. تهدف إلى تنظيم الأوقاف، والمحافظة عليها، وتطويرها، وتنميتها، بما يحقق شروط واقفيها ويعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة، وتتلخص مهام الهيئة فيما يلي: (السعودية، 2019، صفحة 10)

- تسجيل جميع الأوقاف بالمملكة بعد توثيقها.
- حصر جميع الأموال الموقوفة وبناء قاعدة معلومات عنها.
- النظارة على الأوقاف العامة والخاصة والمشتركة الا إذا اشترط الوقف أن يتولى النظارة شخص أو جهة غير الهيئة.
- الاشراف الرقابي على أعمال النظارة واتخاذ الاجراءات النظامية لتحقيق أهداف الوقف دون الدخول في أعمال النظارة.
- الموافقة على انشاء الأوقاف العامة أو المشتركة التي تمول عن طريق جمع التبرعات أو الهبات أو المساهمات واصدار الأذونات اللازمة لذلك.
- اتخاذ الاجراءات اللازمة للاستفادة من الأموال الموقوفة الثابتة والمنقولة خارج المملكة على أوجه البر داخل المملكة.

- اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطوير العمل الوقفي.
- تطوير الصيغ الوقفية القائمة وايجاد صيغ جديدة.
- اقامة المشروعات الوقفية
- صرف غلال الأوقاف على الأغراض الموقوفة لأجلها.

الشكل رقم1: مسار الأوقاف في المملكة

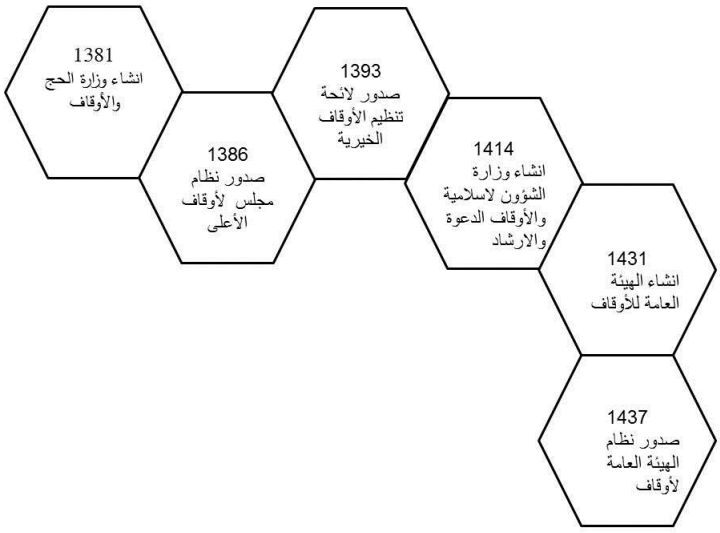

(السعودية، 2019، صفحة 16)

أ- استراتيجية الهيئة:

ارتكزت الهيئة العامة للأوقاف على خارطة طريق ذات معالم واضحة لتحقيق رؤيتها في النهوض بالقطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية، واستمرار دورها المركزي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خال تنفيذ استراتيجية دقيقة تتضمن 34 مبادرة، 49 مؤشر،5 ركائز و12 هدفا. بالاعتماد على: (السعودية، 2019، صفحة 20)

- تعزيز القيم الاسلامية والهوية الوطنية.
- التمكين لحياة عامرة وصحية.
- تنمية وتنويع الاقتصاد.
- زيادة معدلات التوظيف.
- تعزيز فعالية الحوكمة.
- تمكين المسؤولية الاجتماعية.

الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي للهيئة:

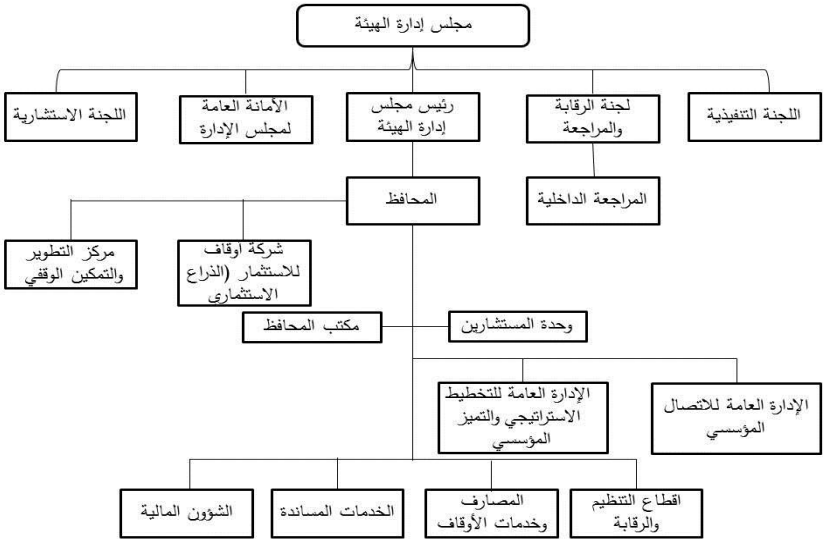

(السعودية، 2019، صفحة 24)

ب- واقع الأوقاف بالمملكة:

يمكن التعرف على واقع الأوقاف في المملكة من خلال تطور المؤسسة الوقفية الرسمية، وذلك منذ تأسيس المملكة في عهد الملك عبد العزيز (رحمه الله) إلى موافقة مجلس الوزراء على تأسيي الهيئة العامة للأوقاف، أين برزت أهم التطورات متمثلة في انشاء ادارة الأوقاف عام 1244هـ ومن ثم صدور عدد من المراسيم والقرارات المنظمة للأوقاف.

قدر قطاع الأوقاف بالمملكة عام 1438هـ الموافق لـ .2016 بحوالي45 مليار ريال سعودي، تتجزأ إلى أوقاف تديرها الهيئة العامة بحجم 14 مليار ريال سعودي، في حين ما مقداره40 مليار ريال سعودي يتم ادارتها من قبل جهات أخرى. حيث مثل العقار ما نسبته 80% من اجمالي الأوقاف العامة، فيما بلغ حجم عائداتها السنوية مقدار325 مليون ريال سعودي. وتعد هذه النسبة ضئيلة حيث لم تمثل العائدات سوى مقدار 2.3% من مجموع القيمة التقديرية للأوقاف التي باتت تخضع لإشراف الهيئة العامة.

وبالنسبة للصرف من العائدات المتحققة من الأوقاف التي تخضع لإشراف الهيئة العامة للأوقاف، اتضح صرف % 13.1منها في المجالات المستهدفة، فيما أُعيد استثمار النسبة الأكبر منها% 86.9 ، وذلك بهدف تنمية الموارد الوقفية. ومن أبرز النتائج التي استخلصها التقرير عن واقع الأوقاف العامة الخاضعة لإشراف الجهات الحكومية في المملكة هو ضعف حجمها مقارنة بحجم الاقتصاد السعودي، اذ لم تتجاوز نسبة إسهام القطاع غير الربحي إلى إجمالي الناتج المحلي% 0.3 ، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ6% ، وذلك بحسب رؤية2030 ، والتي تستهدف رفع نسبة إسهام القطاع غير الربحي ليصل إلى 5%. (السعودية ل.، 2016، صفحة 19)

- **الأوقاف الأهلية:** بلغت نسبة مساهمة أوقاف المؤسسات والشركات غير ربحية في الموارد المالية للمؤسسة الخيرية في المملكة 49%، أما بالنسبة لأوقاف الأفراد والتي تنتشر في مختلف أرجاء المملكة، فقد بلغ عدد الوثائق الوقفية في

الرياض 348 مسجلة بذلك ارتفاعا يقدر بـ 66.5%، فيما بلغ عدد الأوقاف المسجلة في المدينة المنورة 100 وثيقة مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 64.1%. أما مدينة الدمام فقد بلغ 23 وثيقة مسجلة هي أيضا انخفاضا بنسبة 52%.

- **الأوقاف الخيرية (ذري/ مشترك) في المدن الثلاث:** حققت هذه الأخيرة نسبا متفاوتة، أين سجلت الأوقاف المشتركة 43.3%، والأوقاف الخيرية 34.7%، أما الذرية 22%.

الشكل رقم3: نسب عائدات الأوقاف العامة حسب المدن

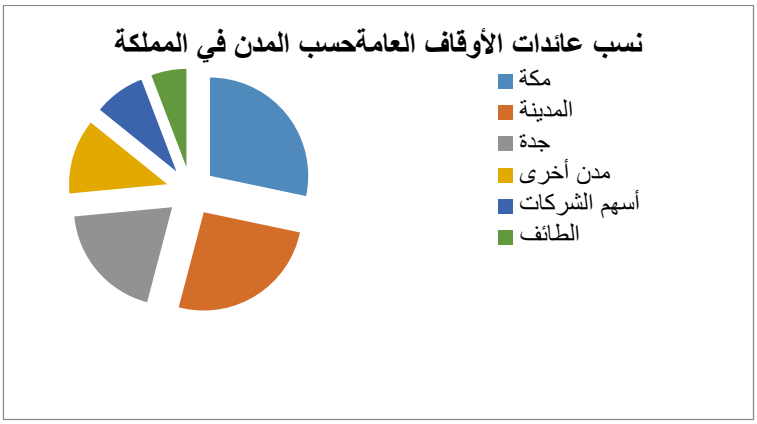

(السعودية ل.، 2016، صفحة 35)

أما فيما يتعلق بمجالات تطبيقات الأوقاف في المملكة فقد أظهرت الدراسة أجريت على عينة من 60 جهة ومؤسسة وكيان وقفي على أنها تشمل الآتي: (السعودية ل.، 2016، صفحة 20)

- **المجالات الاجتماعية: تأسيس** ودعم اللجان الاجتماعية، دعم المعسرين، عتق الرقاب، دفع الديات، كفالة الأيتام، تأهيل النزلاء والمساجين، دعم وتأهيل المقبلين على الزواج.
- **المجالات الدعوية:** بناء المساجد وعمارتها، دعم حلقات تحفيظ القرآن، ومراكز الدعوة وتوعية الجاليات، تأهيل الدعاة وكفالتهم، خدمة وتوعية الحجاج والزوار والمعتمرين.
- **المجالات الإغاثية والمبرات:** حفر الآبار وسقيا الماء، إفطار الصائمين تأثيث بيوت الفقراء، شراء الكسوة والأدوات المدرسية للأسر المحتاجة، إغاثة المنكوبين.
- **التعليم والبحث العلمي:** بناء الجامعات والكليات والمدارس والمعاهد ورياض الأطفال الوقفية، تأسيس أوقاف الجامعات لدعم البحث العلمي، والمنح التعليمية، التأليف والتحقيق وطباعة الكتب وترجمتها ونشرها، تأسيس الجمعيات العلمية والكراسي البحثية، والأكاديميات التعليمية الإلكترونية، والمكتبات الوقفية.
- **المراكز البحثية والاستشارية المتخصصة:** تأسيس ودعم بيوت الخبرة والمراكز الاستشارية والبحثية المتخصصة في مختلف التخصصات وتمويل برامجها.
- **الإسكان:** بناء ودعم الدور والأربطة والمجمعات السكنية الوقفية في المدن والمحافظات والقرى والهجر، إسكان الأئمة والمؤذنين والخطباء، ومستفيدي الضمان الاجتماعي، وأسر ذوي الشهداء، وطلاب العلم وغيرهم.

➢ المجالات الصحية: بناء ودعم المدن والمستشفيات والمراكز الصحية، تأسيس ودعم مراكز مرضى السرطان، وجراحة القلب، والفشل الكلوي، وذوي الاحتياجات الخاصة، ومرضى البهاق، ومكافحة التدخين، ومراكز إعادة التأهيل، ودور المسنين والعجزة، وأمراض الدم، والأورام .والعيادات المتنقلة، والقوافل الطبية، ولجان أصدقاء المرضى.

➢ **الصناعات المحلية، والأسر المنتجة، وريادة الأعمال:** دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والأسر المنتجة– ماديا ولوجستيا–، تشجيع الصناعات المحلية، تقديم الحوافز والجوائز للمشروعات المتميزة.

➢ **دعم المواهب والابتكارات:** تشجيع المواهب والابتكارات في مختلف التخصصات.

➢ **الأمن الغذائي:** الإنتاج الوطني لمختلف الصناعات الغذائية :الألبان، الدواجن، البيض، المخبوزات، المأكولات والمشروبات، زراعة النخيل، ومختلف الثمار .مشاريع حفظ النعمة وإعادة توزيعها، بناء محطات تحلية المياه وتوزيع السلال الغذائية.

➢ الإعلام والتقنية :تأسيس ودعم القنوات التلفزيونية، والبرامج الإعلامية الهادفة على مختلف الوسائل، إنشاء ودعم البرامج والتطبيقات الذكية المتعلقة بالأوقاف والوصايا وغيرها، تأسيس البرمجيات، إنشاء المؤسسات التقنية غير الربحية المتخصصة، خدمة الجمعيات الخيرية في مجال التقنية.

➢ **الثقافة والرياضة والترفيه** :تأسيس ودعم الأكاديميات الثقافية، والرياضية، ودعم البرامج الترفيهية لمختلف أطياف المجتمع.

الشكل رقم4: عدد الأعيان التابعة للأوقاف العامة بالمملكة

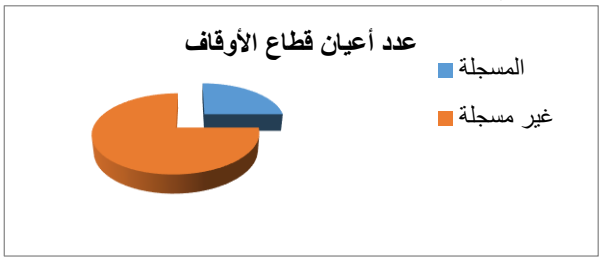

(السعودية ل.، 2016، صفحة 36)

:2-2- مشاريع وانجازات الهيئة العامة للأوقاف بالمملكة:

واصلت الهيئة العامة للأوقاف جهودها في تعزيز قدراتها في المجالات التنموية المختلفة، بتوجيه مصارف الأوقاف بالتكامل مع شركائها نحو الاحتياجات والأولويات التنموية في المجتمع، حيث سخرت قطاعات وإدارات الهيئة كل الطاقات والإمكانيات في عام 2019 م للابتكار وإطلاق العديد من المشاريع والبرامج والخدمات التي تساهم في تحقيق رؤية الهيئة في التميز والنهوض بقطاع الأوقاف في المملكة والمحافظة على استمرارية أثره الحيوي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الجدول رقم 1: أبرز إنجازات الهيئة العامة للأوقاف عام 2019

المجالات	الانجازات
تطوير الأنظمة وحوكمة القطاع	– بناء وتطوير المعايير التقنية للقطاع غير الربحي وفق أسس علمية وعالمية واضحة، بالاعتماد على تجارب محلية وعالمية. – تعليمات الترخيص للصناديق الاستثمارية الوقفية (المسودة النهائية)

	– معالجة المخالفات والشكاوى والاعتماد على قواعد الإبلاغ عن الأوقاف المجهولة. – اعتماد قواعد التصرف في أصول الأوقاف وضوابط النظر في طلبات التصرف بأصول الأوقاف. – المشاركة بشكل فاعل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث ساهمت هذه الجهود المشاركة في:
تنمية قطاع الأوقاف	التحفيز والمساهمة في إطلاق عدد من الصناديق الوقفية والمشاريع النوعية، من أبرزها: – صندوق إخاء الوقفي لرعاية الأيتام، وإيراده مخصص لبرامج الإسكان في المؤسسة الخيرية – صندوق الإنماء الوقفي للمساجد، يهدف لصيانة وتشغيل المساجد على الطرق. – صندوق عناية الوقفي، وإيراده مخصص لعلاج المرضى. – صندوق الإنماء وريف الوقفي، تابع لمؤسسة مستشفى الملك فيصل التخصصي الخيرية. – صندوق الخير بنيان، تابع لجمعية بنيان الخيرية النسائية الأسرية. – صندوق جدوى النفقة الوقفي وصندوق جدوى الوقفي، تابع لجمعية النهضة الخيرية. – صندوق الخبير الوقفي، تابع لجمعية ماجد بن عبد العزيز للتنمية والخدمات الاجتماعية. – صندوق إنسان الاستثماري، تابع لجمعية الخيرية لرعاية الأيتام» إنسان«. – مشروع عمليات تغيير المفاصل والتأهيل لمرضى الروماتيزم، يستهدف 40 مستفيد كمرحلة أولى. – مشروع مبادرة" شكر واحفظوها"، يهدف لحفظ فائض الطعام بمعدل مليوني وجبة. – مشروع غسيل الكلى، يهدف لإجراء 5 آلاف جلسة غسيل كلى.
تطوير المصارف الوقفية	– صرف قرابة 200 مليون ريال لدعم 24 جهة مستفيدة، وبعدد مشاريع يزيد عن 40 مشروعا. – الوصول لأكثر من 5.3 مليون مستفيد في البرامج الموسمية. – تخصيص 100 مليون ريال لترميم بعض المباني الوقفية العتيقة والأربطة والمساجد القديمة في منطقة جدة التاريخية.

تعزيز التميز المؤسسي	– حصر أكثر من 189 وثيقة لمعرفة حالتها الراهنة وبناء منصة التميز. – اعداد دليل إجراء الزيارات الإشرافية واعتماد سياسة التمثيل والتواصل الإعلامي. – إجراءات تسجيل الصناديق الاستثمارية الوقفية وتحديد سياسات وإجراءات الإدارة القانونية. – آلية الاعتماد لخطابات الحسابات البنكية الوقفية وسياسة التفاوض. – تحديد إجراءات مراقبة الامتثال المؤسسي وإجراءات مراقبة السجلات ووضع نظام لتمييز سجلات الجودة، وفهرستها، وحفظها، وتخزينها والعناية بها. – تقديم عدد من ورش العمل الداخلية بهدف رفع وعي موظفي الهيئة عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة. – تنفيذ 30 دورة تدريبية ل 249 موظف في التوعية بأدوار القطاعات الداخلية، وربطها باستراتيجية الهيئة وقطاع الأوقاف. – تنفيذ 73 دورة تتناسب مع احتياج موظفي الهيئة لربط أهدافهم مع أهداف الإدارة الاستراتيجية لصقل المهارات العملية، ورفع كفاءة الموظفين في مختلف الإدارات. – تقديم عدد من ورش العمل لرفع مستوى التجانس الإداري على مستوى قيادات الهيئة – إصدار أكثر من 30 تقرير من التقارير الشهرية والربعية تخص الأداء الاستراتيجي، وأداء المشاريع المؤسسية بالهيئة، وتقارير خاصة بحالة المبادرات المرتبطة ببرامج الرؤية.
تنويع مصادر الدخل	– عداد واعتماد استراتيجية توزيع الأصول المالية لرفع عوائد الأوقاف وتنويع الاستثمارات. – حوكمة الاستثمارات النقدية.

(السعودية ا.، 2019، صفحة 37)

يرتكز تحليل تطور النظام الوقفي بالمملكة العربية السعودية على تحليل أهم الجوانب المتعلقة بنشاطاته من حيث التشريعات والقوانين، حجم النظام الوقفي، طبيعته وكذا اتجاهاته، زيادة على تحليل العقبات والتحديات التي تواجهه.

ففيما يتعلق بالجانب التشريعي، فقد أثبتت المملكة رغبتها في تنمية وتطير النشاط الوقفي من خلال الجهود المبذولة لتعزيز المسار القانوني لمؤسسة الوقف وذلك بالاعتماد على اصدار جملة من القوانين والمراسيم التي تنظم سير ومتابعة هذه الأخيرة. أما فيما يتعلق بحجم القطاع الوقفي فقد سجل هذا الأخير توسعا ملحوظا وذلك بالنظر إلى السياسة المتبعة في دعم هذا القطاع باعتباره أداة مساندة للعملية التنموية الحكومية بالمملكة. في حين تنوعت طبيعة واتجاهات القطاع الوقفي بما يكفل المساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للوقف.

بالرغم من الجهود المبذولة في مجال ترقية الأوقاف بالمملكة، إلا أن الأمر لا يخلو من وجود مجموعة من التحديات والرهانات والمتمثلة في: (السعودية ل.، 2016، صفحة 92)

–التحديات التنظيمية، وتشمل تحديات الحوكمة المؤسسية والرقابة على أداء المؤسسات الوقفية ومجال نشر الوعي بأهمية الوقف في دعم السياسات التنموية للدولة.

–التحديات التشغيلية، تشمل عراقيل تطوير النشاط الوقفي من حيث تنويع محفظة الأوقاف وطبيعة الواقفين ومشكلة ادارة الأعيان الوقفية واستثمارها وسبل انفاقها.

–تحديات أخرى، تشمل مجموع العراقيل التي تقف أما تطور النظام الوقفي كتحدي قلة دراسات فقه الوقف ونوازله، وتحدي تعزيز الثقة في المؤسسة الوقفية، اعتماد استراتيجية واضحة لإدارة القطاع الوقفي، وتحدي ترتيب أولويات النشاط الوقفي.

خاتمة:

اعتمدت المملكة العربية السعودية على قطاع الأوقاف كأحد القطاعات المساندة لعملية التنمية الشاملة، فسخرت من أجل ذلك كافة السبل لذلك، سواء من حيث تنظيم وتهيئة الأرضية القانونية للإشراف ومتابعة تطورات النظام الوقفي داخل المملكة وتأطير الاجراءات والسياسات اللازمة لمتابعته وتسييره. كما سعت إلى تبني قدراتها الوقفية في تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع كافة وفي مجالات مختلفة.

نتائج الدّراسة:

بناءا على ما تقدم، ومن خلال تحليل معطيات الدراسة، تم التوصل إلى:

- أهمية القطاع الوقفي في المملكة كأحد القطاعات المساهمة في العملية التنموية.
- مشاركة النظام الوقفي في تلبية احتياجات شريحة مهمة من أفرد المجتمع داخل المملكة.
- تنوع ايرادات المحفظة الوقفية بما يساهم في تفعيل دور الوقف.
- تنامي الجهود المبذولة لتأطير تسيير القطاع الوقفي بهدف ادماجه في تحقيق رؤية المملكة.
- تطور حجم الأوقاف غير مسجلة لدى الهيئة العامة للأوقاف وبروز دورها التنموي.

والتوصيات:

- ضرورة التأكيد على الوقف كأداة مهمة في تحقيق التنمية والتكافل الاجتماعي.
- زيادة نشر الوعي لتسجيل الأوقاف على مستوى المصالح المعنية بهدف عقلنة تسيير الوقف.
- زيادة الوعي بضرورة توحيد النشاط الوقفي بين الهيئات المعنية والواقفين.
- التأكيد على أهمية تنويع المحفظة الوقفية بما يتلاءم مع تطور احتياجات الأفراد داخل المملكة.
- معالجة ضعف البنية النظامية لقطاع الأوقاف وجعلها أكثر مواءمة لمستجدات التنمية بالمملكة.

قائمة المصادر والمراجع:

- **الكتب:**

1. أحمد الصاوي. (1995، الجزء الرابع). *بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير للقطب سيدي أحمد الدردير*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
2. شمس الدين السرخسي. (1989،المجلد 12). *المبسوط*. بيروت،لبنان: دار المعرفة.
3. طارق عبد الله حجار. (2003). *تاريخ المدارس الوقفية في المدينة المنورة*. المدينة المنورة، السعودية: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.
4. محمد أبو زهرة. (1982). *محاضرات في الوقف*. القاهرة ،مصر: دار الفكر العربي.
5. محمد بن أحمد بن صالح الصالح. (2001). *الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع*. المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.
6. محمد بن محمد الخطيب الشربيني. (2000، الجزء الثالث). *مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج(طبعة علمية)*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

7. محمود أحمد مهدي. (2003). *نظام الوقف في التطبيق المعاصر- نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الاسلامية-*. جدة، المملكة العربية السعودية: البنك الاسلامي للتنمية& المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.

- **المجلات والدوريات:**

1. عثمان علام& عمرو العلمي (2021)، الوقف العلمي المبتكر وأهميته تطوير التعليم والبحث العلمي – نماذج اماراتية رائدة، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 5، العدد 2، ص118-132، جامعة أدرار.

- **التقارير والقوانين**

1. الهيئة العامة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية. (2019). *التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف*. الرياض، المملكة العربية السعودية: الهيئة العامة للأوقاف.

2. رئاسة الجمهورية. (23 شوال1411 الموافق لـ 27 أفريل1991). قانون الأوقاف. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 21*، 690-691.

3. لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية للملكة العربية السعودية. (2016). *تقرير اقتصاديات الوقف*. المملكة العربية السعودية: الجامعة الاسلامية& الأكادمية العالمية للبحوث والتدريب.

- **المراجع الالكترونية**

1. بوزيان أمحمد. (/ /, 2016). *جامعة وهران 1أحمد بن بلة*. تاريخ الاسترداد 15 نوفمبر, 2020، من مقاصد تشريع نظام الوقف ودوره في التنمية المحلية: https://theses.univ-oran1.dz/document/61201657t.pdf

2. عبد الإله بن محمد بن ابرهيم العبد السلام. (3 جانفي, 2017). *جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية*. تاريخ الاسترداد 15 نوفمبر, 2020، من اثبات الوقف في النظام السعودي- دراسة تأصيلية مقارنة-: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2017/10/رسالة-ماجستير-إثبات-الوقف-في-النظام-السعودي-عبد-الإله-بن-محمد-بن-إبراهيم-العبد-السلام2017